هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على
ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها
الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز
ان يقال رجل قائم لعدم ما و بهذا القول اقرب الى الصواب
ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه
قسما من الاسم فلم يكن للجملة دخل فيه اراد ان
يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية
مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها
لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير
كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل
زيد او وضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة

ما الحاقة وكون الخبر عين المبتدأ نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان غير القيام قرينة نحو البر
الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان
منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع
ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا
او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه الخبر
الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه
لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه
اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه يصير
ح مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه
والاصل في العمل الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى
ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل
في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض
كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له
صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام

Copyright © King Saud University